أيلول من جديد

بسمة النسور

يعود أيلول الشاهب الكئيب محمّلاً بالحزن كلّه. تأتي الأخبار من غزّة بمزيد من أعداد الضحايا والمصابين، وتبدأ التقارير الإخبارية في بلدة بيتا ضد الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية، قالت المخرجة الأميركية (اليهودية) سارة فريدلاند، في أثناء تسلّمها جائزة في مهرجان البندقية السينمائي، إنها تقبل جائزتَها في اليوم 336 على الإبادة في غزّة، والعام 76 على الاحتلال، وأعلنت أنها «تتضامن مع الشعب الفلسطيني في نضاله من أجل التحرّر». ليس بين المرأتين أيّ صلة، غير أن تلك الشابة (26 عاما) دارسة علم النفس، في انتسابها إلى حركة التضامن الدولية (ISM)، ومشاركاتها في غير نشاطٍ احتجاجيٍّ سلميٍّ داعم لفلسطين وشعبها، وكذا مخرجة فيلم «اللمسة المالوفة» الفائز في مهرجان السينما العالمي؛ إنما تلتيان ما نادى به البرتغالي النبيل، حائز جائزة نوبل للآداب، الراحل في 2010، جوزيه ساراماغو، إلى وجوب قرع الأجراس في العالم بأسره للقول إن ما يحدُث في الأراضي الفلسطينية المحتلة من جرائم ضد الإنسانية يجب أن تتوقّف. قال هذا في زيارته فلسطين على مبعدة 22 عاماً من جرائم الإبادة المتمرّكة منذ 11 شهرا في غزّة. وعندما تتظاهر عائشة نور، في فلسطين، ضد جريمة الاستيطان النشط، فإنها، تُساهم في قرع هذا الجرس، وتعتنقُ ما قالته زميلتُها في حركة التضامن، الإيطالية جوليا بالايكو، إن من العار أن يُغلَقَ أحدٌ عينَيه بينما ترتكب إسرائيل جرائمها ضد الفلسطينيين. قالت هذا قبل أزيد من عقدَين، واصلت فيهما زياراتها التضامنية مع فلسطين، بعد أولاها التي كانت فيها رفيقة الأميركية راشيل كوري، غير المنسيّ أن مجنّداً في جيش الاحتلال حطّم، بجرّافة كان يقودها، جمجمتها وأطرافها، في أثناء محاولتها، في شتاء 2003، منع هدم منزل أسرة فلسطينية في مخيم رفح، أقامت فيه شهرَين. وغير منسي قول خطيبها السويدي إنها كانت تشعرُ بعقدة ذنب، لأن بلادَها تدعم دولة إرهابية تقتل المدنيين وتُرهب شعباً أعزل. تأخُذُنا جريمة قتل عائشة نور إلى عناقيد من ضوءٍ شمعٍ من رفيقاتٍ لهذه الشابة النبيلة، وهنّ يُناصرن فلسطين وشعبَها، ومن غير اللائق أن تُنسى سيرهن وكثير صنعَنه، منه أن الناشطة البريطانية آنا ويكس، والتي زارت فلسطين مرّاتٍ للتظاهر ضد جدار الضم العنصري والاستيطان، تبرّعت بأحدى كليتيها لطفلةٍ فلسطينية كانت تشكو من الفشل الكلوي. اعتقل الاحتلال تلك المرأة الجسور، وأبعدتها، لكنها عادت مع خطيبها الذي تزوّجها في حفل فلسطيني، بعد نجاح عملية التبرّع بالكلية. ومنه أيضا أن الأميركية إيميلي واشمان أحبّتها أهالي دير الغصون (قرب طولكرم)، عندما كانت تتضامن معهم بالتظاهرات ضد الجدار العنصري الذي صادر أراضي منهم، وتاليا عادت إليهم من بلادها وتزوّجت شاباً منهم.

لا يُنسى مشروع «قارب النساء إلى غزّة» الذي أعلنه في 2016 تحالف أسطول الحرية، وساندتْه 12 منظّمة نسوية في العالم، وسارت ضمنه سفينتان، على متْنهما 15 ناشطة ومناضلة من دول عدّة (بينهنّ عربيات)، باتجاه غزّة المحاصرة. كان منهن حائزة جائزة نوبل للسلام، الأيرلندية ميريد ماغواير، الستّينية في حينه، والمسرحية الأميركية نعومي والاس، والبرلمانية النيوزيلندية ماراما ديفيدسون. ... وعندما يتعرّض الشعب الفلسطيني في غزّة التي ناصرتها أولئك النسوة من رفيقات عائشة نور في مسار الدعم السلمي لكفاح الشعب الفلسطيني ضد الحصار والاستيطان، لن يصير في وُسعنا أن نحصي أسماءً بلا عدد لنساءٍ هتفت حناجرهن من أجل وقف الإبادة، من أجل إنقاذ نساء غزّة وأطفالها وعموم ناسها، في جامعات وشوارع عديدة، وأمام سفارات وقنصليات. وكذا في تظاهراتٍ ومناسباتٍ فنيةٍ وثقافية، حضرت فيها الكوفية الفلسطينية مع نداءاتٍ طالبت بوقف الجريمة الإسرائيلية اليومية في غزّة. ومن ذلك هتاف السنغالية الفرنسية، ماتي ديوب، أنها مع فلسطين وغزّة، وهي تتسلّم جائزة لها في مهرجان برلين السينمائي في مارس/ آذار الماضي. كما الممثلة الإيطالية، جازمين ترينكا، التي هاجمت، أمام حضور المهرجان وضيوفه ونجومه، ما ترتكبه إسرائيل هناك في غزّة، وهو إبادةٌ جماعية، على ما أحسنت تسميته الفيلسوفة الأميركية، جوديت باتلر.

ألفُ رحمة ونور على روح عائشة نور. وألف تحيةٍ لنسوة في العالم من قماشتها ينتسبن إلى فلسطين أفقاً إنسانياً وأخلاقياً.

عائشة نور ورفيقاتها

معن البياري

يومين، بعد قتل جنديٍّ إسرائيليٍّ الأميركية التركية عائشة نور إزغي بيغي، في أثناء مشاركتها في مظاهرة احتجاجٍ في بلدة بيتا ضد الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية، قالت المخرجة الأميركية (اليهودية) سارة فريدلاند، في أثناء تسلّمها جائزة في مهرجان البندقية السينمائي، إنها تقبل جائزتَها في اليوم 336 على الإبادة في غزّة، والعام 76 على الاحتلال، وأعلنت أنها «تتضامن مع الشعب الفلسطيني في نضاله من أجل التحرّر». ليس بين المرأتين أيّ صلة، غير أن تلك الشابة (26 عاما) دارسة علم النفس، في انتسابها إلى حركة التضامن الدولية (ISM)، ومشاركاتها في غير نشاطٍ احتجاجيٍّ سلميٍّ داعم لفلسطين وشعبها، وكذا مخرجة فيلم «اللمسة المألوفة» الفائز في مهرجان السينما العالمي؛ إنما تلتيان ما نادى به البرتغالي النبيل، حائز جائزة نوبل للآداب، الراحل في 2010، جوزيه ساراماغو، إلى وجوب قرع الأجراس في العالم بأسره للقول إن ما يحدُث في الأراضي الفلسطينية المحتلة من جرائم ضد الإنسانية يجب أن تتوقّف. قال هذا في زيارته فلسطين على مبعدة 22 عاماً من جرائم الإبادة المتمرّكة منذ 11 شهرا في غزّة. وعندما تتظاهر عائشة نور، في فلسطين، ضد جريمة الاستيطان النشط، فإنها، تُساهم في قرع هذا الجرس، وتعتنقُ ما قالته زميلتُها في حركة التضامن، الإيطالية جوليا بالايكو، إن من العار أن يُغلَقَ أحدٌ عينَيه بينما ترتكب إسرائيل جرائمها ضد الفلسطينيين. قالت هذا قبل أزيد من عقدَين، واصلت فيهما زياراتها التضامنية مع فلسطين. بعد أولاها التي كانت فيها رفيقة الأميركية راشيل كوري، غير المنسيّ أن مجنّداً في جيش الاحتلال حطّم، بجرّافة كان يقودها، جمجمتها وأطرافها، في أثناء محاولتها، في شتاء 2003، منع هدم منزل أسرة فلسطينية في مخيم رفح، أقامت فيه شهرَين. وغير منسي قول خطيبها السويدي إنها كانت تشعرُ بعقدة ذنب، لأن بلادَها تدعم دولة إرهابية تقتل المدنيين وتُرهب شعباً أعزل. تأخُذُنا جريمة قتل عائشة نور إلى عناقيد من ضوءٍ شمعٍ من رفيقاتٍ لهذه الشابة النبيلة، وهنّ يُناصرن فلسطين وشعبَها، ومن غير اللائق أن تُنسى سيرهن وكثير صنعَنه، منه أن الناشطة البريطانية آنا ويكس، والتي زارت فلسطين مرّاتٍ للتظاهر ضد جدار الضم العنصري والاستيطان، تبرّعت بأحدى كليتيها لطفلةٍ فلسطينية كانت تشكو من الفشل الكلوي. اعتقل الاحتلال تلك المرأة الجسور، وأبعدتها، لكنها عادت مع خطيبها الذي تزوّجها في حفل فلسطيني، بعد نجاح عملية التبرّع بالكلية. ومنه أيضا أن الأميركية إيميلي واشمان أحبّتها أهالي دير الغصون (قرب طولكرم)، عندما كانت تتضامن معهم بالتظاهرات ضد الجدار العنصري الذي صادر أراضي منهم، وتاليا عادت إليهم من بلادها وتزوّجت شاباً منهم.

لا يُنسى مشروع «قارب النساء إلى غزّة» الذي أعلنه في 2016 تحالف أسطول الحرية، وساندتْه 12 منظّمة نسوية في العالم، وسارت ضمنه سفينتان، على متْنهما 15 ناشطة ومناضلة من دول عدّة (بينهنّ عربيات)، باتجاه غزّة المحاصرة. كان منهن حائزة جائزة نوبل للسلام، الأيرلندية ميريد ماغواير، الستّينية في حينه، والمسرحية الأميركية نعومي والاس، والبرلمانية النيوزيلندية ماراما ديفيدسون. ... وعندما يتعرّض الشعب الفلسطيني في غزّة التي ناصرتها أولئك النسوة من رفيقات عائشة نور في مسار الدعم السلمي لكفاح الشعب الفلسطيني ضد الحصار والاستيطان، لن يصير في وُسعنا أن نحصي أسماءً بلا عدد لنساءٍ هتفت حناجرهن من أجل وقف الإبادة، من أجل إنقاذ نساء غزّة وأطفالها وعموم ناسها، في جامعات وشوارع عديدة، وأمام سفارات وقنصليات. وكذا في تظاهراتٍ ومناسباتٍ فنيةٍ وثقافية، حضرت فيها الكوفية الفلسطينية مع نداءاتٍ طالبت بوقف الجريمة الإسرائيلية اليومية في غزّة. ومن ذلك هتاف السنغالية الفرنسية، ماتي ديوب، أنها مع فلسطين وغزّة، وهي تتسلّم جائزة لها في مهرجان برلين السينمائي في مارس/ آذار الماضي. كما الممثلة الإيطالية، جازمين ترينكا، التي هاجمت، أمام حضور المهرجان وضيوفه ونجومه، ما ترتكبه إسرائيل هناك في غزّة، وهو إبادةٌ جماعية، على ما أحسنت تسميته الفيلسوفة الأميركية، جوديت باتلر.

ألفُ رحمة ونور على روح عائشة نور. وألف تحيةٍ لنسوة في العالم من قماشتها ينتسبن إلى فلسطين أفقاً إنسانياً وأخلاقياً.

المسكوت عنه بين مصر وتركيا

سامح راشد

تاريخية بامتياز زيارة رأس السلطة في مصر عبد الفتّاح السيسي إلى أنقرة. وليس مردّ هذا التوصيف أنّها الزيارة الأولى للسيسي منذ توليه حكم مصر رسمياً عام 2014، وإنّما لأنّ العلاقات بين تركيا ومصر غير طبيعية، وشهدت محطّات مفصليةً وتطوّراتٍ بالغةَ الأهمّية في العقد الماضي، إضافة إلى وجود عامل شديد التأثير والحضور في هذه العلاقات حالياً، وهو البعد الشخصي والنفسي. فإذا لم يكن في التطوّرات المتلاحقة تهديدٌ مباشرٌ لمصالح (وريثما أمن) مصر وتركيا واستقرارهما لما تقبّل كلّ من رجب طيّب أردوغان وعبد الفتّاح السيسي التعامل مع الآخر، خصوصاً بعدما تبنّى الرئيس أردوغان خطاباً شديد العدائية ضدّ السيسي شخصياً بسبب الانقلاب على أول رئيس منتخب في مصر (محمد مرسي) واعتقاله، ثمّ ارتكاب جرائم ضدّ الإنسانية في مجزرتي ميداني رابعة العدوية والنهضة. وقد أعلن أردوغان مراراً أنّه لن يصافح «قاتلاً».

ورغم أنّ هذا الخطاب تراجع تدريجياً، وتحوّل بمرور الوقت خطاباً إيجابياً من أردوغان وكبار المسؤولين الأتراك، إلّا أنّ الإيجابية في الخطاب اقتصرت على مصر شعباً ودولةً. ولم تشمل المسؤولين في الحُكم، لا السيسي ولا غيره. في المقابل، وضعت مصر شروطاً ومطالبَ مُحدّدة لتحسين العلاقات مع أنقرة، لكن الاستياء الشخصي والاحتقان من الخطاب التركي، الرئاسي خصوصاً، كان حاضراً دائماً في خلفية المشهد، وفي الحسابات غير المرئية للقرار المصري.

المفارقة أنّ تطورات الأحداث سارت في اتجاهٍ أجبر الطرفَين على إعادة حساباتهما ومراجعة المواقف المتقاطعة سلباً في بعض الملفّات، فقد ثبت بالتجربة أنّ أيّاً من القاهرة أو أنقرة غير قادرة على حسم الموقف في ليبيا وتجيير الواقع لمُعقّد هناك لصالحها. ولم تنجح أيٌّ منهما في إقصاء الأخرى من المشهد الليبي، والانفراد بتوجيه مساراته السياسية والاقتصادية، فضلاً عن السيطرة على مفاتيح القوّة العسكرية والموازين بين المُكوّنات الليبية الداخلية. وفي السودان، كان انقلاب قوات الدعم السريع على الجيش السوداني صادماً لتركيا ومصر، وأربك حساباتهما بشأن هذا البلد، وتقديراتهما المستقبلية بخصوصه.

ومن ثمّ، كشفت مراجعة الدولتَين علاقاتهما أنّ مساحات التوافق بينهما أكبر من مساحات التعارض، لكنّ تغيير السياسات والتحرّكات المتبادلة استلزم مفاوضاتٍ شاقّةً بين دوائر القرار في الجانبَين. ثمّ جاء الحدث الأكبر في هذا العقد (وربما في عقود أخرى تالية)، وهو «طوفان الأقصى»، ليطيح المعطيات التقليدية في القضية الفلسطينية. ويعيد تعريف جوهر الصراع وترسيم أدوار أطرافه المباشرة وغير المباشرة وأوزانهما. والنتيجة أن القاهرة وأنقرة أعادتا التفكير في جدوى تحالفاتهما الراهنة، وفي مردوداتها في المدى المتوسّط على الأقل، واتّخذتا قراراً نهائياً، ليس باستعادة العلاقات رسمياً فقط، لكن أيضاً بتعزيزها، لتشمل، إلى جانب التنسيق في السياسي والأمني، التعاون العسكري.

لا يعني ذلك كلّه أنّ العلاقات المصرية التركية قد تحوّلت تحالفاً أو صارت تعاونيةً إلى الأبد، ففي مقابل الحسابات العقلانية الرشيدة بمعايير المصالح والتهديدات، لا يزال البعد النفسي/ الشخصي قائماً على حاله من البغض المتبادل والاحتقان المتراكم. وهذا هو المسكوت عنه رغم تأثيره الطاغي في البلدين، خصوصاً من شخصيّتَين تتّسم كلٌّ منهما بالعناد والكبر والنرجسية. وهذا هو العامل الوحيد الذي يُخشى منه على المستقبل الإيجابي المُنتظَر والمأمول للعلاقات بين أكبر دولتين في الشرق الأوسط.

هل تعمل تركيا لاستعادة معادلة «صفر مشكلات»؟

سميرة المسالمة

من أساسيات سيادة الدول حقّ حكوماتها في انتهاج أيّ سياسة تراها تخدم مصالحها، خاصّة إذا كانت هذه المصالح لا تتعارض مع إرادة مواطنيها، فكيف إذا كان الحديث عن دولةٍ تملك مقوّمات القوّة كلّها، المدنية منها والعسكرية، كما الحال مع تركيا التي تقدم بها نفسها أمام شعبها، وأمام المجتمع الدولي، ما يعني أنّ علاقاتها الدولية، وقريباً أو بعدها من منابع التوتّر المحيطة بها مرتبط بحسابات منافعها، وليس بما يُرضي أو يُخفّف أعباء (ومظلوميات) شعوب أخرى، لجأت إليها، أو ساندتها في ثوراتها، وهذا ينطبق كثيراً على السوريين الذين باتوا بلا دولة، أو خارج ما يُفترض أنّها دولتهم، مثلما باتوا بلا مُعارَضة يجمعون على أنّها تمثلهم في ثورتهم ضدّ نظام الرئيس بشّار الأسد، تحمل همومهم وتعمل وفق ما تقتضيه أهدافهم، وليس وفق ما تفرضه عليها الدولة المضيفة لهم في إسطنبول. وإذا كانت معظم أطراف المُعارَضة سلّمت بموقف تركيا المُساند ثورة السوريين (2011)، فإنّ هذا لا ينفي أيضاً شعورهم بأنّ تلك المساندة تأرجحت بين حينٍ وآخر، حتّى باتت في خانة الشكّ، وذلك بسبب السعي التركي الدؤوب للعودة بعلاقاتها مع الأسد إلى ما كانت عليه قبل الثورة، ومن هنا يمكن الحديث عن أطوار متعدّدة، ومتناقضة، في سياسات تركيا للعقدين الماضيَين إزاء السوريين، إذ ارتبطت بعلاقات وثيقة مع نظام بشّار الأسد، في العقد الأول من حكم حزب العدالة والتنمية بقيادة زعيمه رجب طيّب أردوغان، في حقيقته رئيساً للحكومة (2003 . 2014)، لكنّ هذه العلاقة اهتزّت وانقلبت رأساً على عقب بسبب اندلاع الثورة السورية، وتحديداً بعد انتخاب أردوغان رئيساً، إذ ساندت تركيا الثورة السورية، بحيث باتت العلاقة بين النظامَين السوري والتركي عدائية تماماً، في العقد الماضي.

بيد أنّ تركيا في تلك المرحلة لم تكن دولةً تساند الثورة السورية فحسب، إذ كان دورها أكبر من ذلك بكثير، فهي التي لعبت الدور الأبرز والأكثر تأثيراً في التحكّم بمسارات الثورة، وخصوصاً في اتّجاه العسكرة والأسلمة والارتهان للخارج، بحكم نفوذها. وقد استمدّت تركيا قدرتها في التأثير في الصراع السوري من أنّها دولةٌ إقليمية قويةٌ سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، تمتلك حدوداً شاسعةً مع سورية في الشمال، وهي الدولة التي استقبلت أكبر عدد من اللاجئين السوريين. ويمكن القول إنّ رغبة معظم السوريين بالتوجه إليها مبنيةٌ أيضاً على خلفيات دينية وثقافية مشتركة، ثمّ هي التي فتحت أراضيها قواعد للفصائل العسكرية السورية المُعارضة، وكذلك لهيئات المُعارَضة السورية، السياسية والخدمية. إلّا أنّ العقد الأول من الثورة لم يكتمل قبل أن يشهد نوعاً من النكوص في الدور التركي الداعم لها، وهو ما تمثّل بحلف أستانة (2017)، الذي ضمّ روسيا وإيران، شريكي النظام، إلى تركيا، بُغية التدخّل العسكري الروسي المباشر في سورية (سبتمبر/ أيلول 2015). وقد أثّر هذا التحالف في إشارة شبهات حول سلامة الدعم التركي للثورة السورية، إذ لم يكن مفهوماً كيف يمكن لها أن تدعم الثورة، في حين تذهب إلى التحالف مع شريكيْ النظام بقائلان إلى جانبه الشعب السوري، في المحصّلة، حصل مع هذا التحالف نوعٌ من استدارة تركية، إذ باتت مباحثات أستانة، التي تشارك فيها تركيا وفرضتها على المُعارَضة السورية الضعيفة، واجهةً للتحكّم بمسارات الثورة السورية، وباتت اتفاقيات خفض التصعيد بمثابة اتّفاقيات لتقليص ما سمّي «المناطق المُحرّرة»، التي كانت تحت سيطرة المُعارَضة، التي تسقّط تباعاً في يدّ النظام، وهو ما حصل في الجنوب، وفي الوسط، وفي حلب وما حولها؛ باستثناء إدلب، التي سُلّمت بطريقة أو بأخرى إلى جبهة تحرير الشام (النصرة سابقاً)، الاستدارة التركية تمثّلت أيضاً بأخذ الفصائل العسكرية السورية المُوالية لها للتصارع مع قوّات حزب الاتحاد الديمقراطي (بي واي دي)، أيّ أنّها استخدمت السوريين في مواجهة الأكراد، لحماية حدودها ممّا تدّعي أنّه يُهدّد أمنها القومي في الشمال السوري.

> يحاول أردوغان سحب ملفّ اللاجئين السوريين من أيدي أحزاب المُعارَضة على أبواب انتخابات تركية قادمة

ومنذ أشهر، بات الرئيس التركي يدعو نظيره السوري إلى لقاء مشترك، في استدارة أخرى مفاجئة وغير مفهومة، ما وضع المعارضة السورية أمام أسئلة لم تُقدَّم لهم تركيا، التي ترعاهم، إجابات عنها، فما الذي يمكن لبشّار الأسد أنْ يُقدّمه لأردوغان بعد 13 عاماً من الحرب؟ وما هي مصلحة تركيا في هذا التقارب مع رئيس معزول ومُعاقب دولياً؟ وماذا عن موقفها من مئات آلاف السوريين المُعارضين له؟ وهل تكفي التطمينات الدبلوماسية لأعضاء الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية؟ وهل يقبل الأسد التعامل مع دولة تحتضن مُعارضته، وتُحرّض عليه؟ أمْ أنّ عليهم أن يعتبروا ممّا حدث لمُعارضين من دولٍ أخرى قُدّر إعلامهم ونشاطاتهم؟

ربّما تكمن الإجابات في الوضع الداخلي لتركيا، ويتعلّق بمشكلة الوجود السوري، الذي بات مرفوضاً من كثير من الأوساط الشعبية، وهو الملفّ الذي يحاول أردوغان سحبه من أيدي أحزاب المُعارَضة على أبواب انتخابات تركية قادمة، لا سيّما مع تصاعد الاحتكاكات ذات الطابع العنصري، التي تستهدف اللاجئين السوريين في تركيا. ولعلّ أسهل ما يمكن إلصاقه من تهم على خلفيات الوجود السوري، أو سياسات الدولة برئاسة أردوغان تجاهه، هو ما تواجهه تركيا من متاعب أو تحدّيات كبيرة، أهمّها التحدّي الاقتصادي مع هبوط الليرة التركية، وتراجع مُعدّلات النمو، وتفاقم البطالة، وهو ملفّ تعقدت المعارضة لأردوغان وربّما قبلها، في الجرائم المرتكبة عبر العصابات الصهيونية بناءً على توجيهات قادة الاحتلال وتعليماتهم، أو على يد جيش الاحتلال وقواته الأمنية والشرطية، بعد تأسيس منظومة الاحتلال الأمنية والعسكرية، سواء عبر عمليات القتل الجماعي المنهج، أو التهريب المباشر وغير المباشر، أو عبر تقويض إمكانيات بقاء الفلسطيني المادّية منها والمعنوية، وسواها من الجرائم والممارسات الصهيونية القديمة منها والجديدة.

بناءً عليه، يعتقد كاتب هذه السطور أنّنا أمام نظام إبادة جماعية كامل الأوصاف، بكلّ ما يتضمّنه التوصيف من معان قانونيةٍ ومفاهيميةٍ ووصفية، فضلاً عما يتضمّنه من جرائم متعدّدة ومتكاملة، مثل الفصل العنصري والتطهير العرقي والتهجير القسري والقتل الجماعي والعقاب الجماعي والتجويع والمحوين الثقافي والمعنوي. وهو ما عبّرت عنه بعض التظاهرات العالمية، أو بعض المتظاهرين في الحدّ الأدنى، الذين وصفوا الاحتلال الصهيوني بنظام الإبادة الجماعية، مطالبين شعوب العالم بالتكاتف والتعاون على هدمه، كما تعاونوا سابقاً على هدم نظام الفصل العنصري الجنوب أفريقي، منطلقين من أنّ نظام الإبادة الجماعية أخطر وأسوء من نظام الفصل العنصري، بل يتضمّنه في ثناياه. من هنا، على الفلسطينيين أيضاً، فصائل وأفراداً، تعريف الاحتلال الصهيوني به «نظام إبادة جماعية» لفضح ممارساته المتمدّدة منذ النكبة حتّى اللحظة الراهنة، وعدم الاكتفاء بفضح جرائم آخر عدوان عليهم، المتواصل حتّى الآن. فالاحتلال الصهيوني، وبكلّ حقّ، نظام إبادةٍ جماعية ممتدّ منذ عام 1948.

احتجاجا على الإبادة الجماعية، واشنطن، 24 يوليو 2024 (بروبال رايد/Getty)

كامل الجماعة، أو المجموعة السكّانية، أو المجموعة القومية، بل يكفي تطبيقها على جزءٍ منها في بقعةٍ جغرافيةٍ ما، مدينة أو بلدة أو حتّى حي، وهو ما دفع جنوب أفريقيا إلى ربط الإبادة الجماعية بداريات الاحتلال، وعدم الاكتفاء بلحظته الراهنة فقط.

أخيراً، نجد ممّا سبق كلّه أنّ تورّط الاحتلال الصهيوني بإبادة شعب فلسطين الأصلي جماعياً فعلٌ سابقٌ لـ7 أكتوبر (2023)، فهو سلوكٌ متضمّنٌ في جميع ممارسات الاحتلال منذ بداياته الأولى، التي تعود بنا إلى نكبة فلسطين، وربّما قبلها، في الجرائم المرتكبة عبر العصابات الصهيونية بناءً على توجيهات قادة الاحتلال وتعليماتهم، أو على يد جيش الاحتلال وقواته الأمنية والشرطية، بعد تأسيس منظومة الاحتلال الأمنية والعسكرية، سواء عبر عمليات القتل الجماعي المنهج، أو التهريب المباشر وغير المباشر، أو عبر تقويض إمكانيات بقاء الفلسطيني المادّية منها والمعنوية، وسواها من الجرائم والممارسات الصهيونية القديمة منها والجديدة.

بناءً عليه، يعتقد كاتب هذه السطور أنّنا أمام نظام إبادة جماعية كامل الأوصاف، بكلّ ما يتضمّنه التوصيف من معان قانونيةٍ ومفاهيميةٍ ووصفية، فضلاً عما يتضمّنه من جرائم متعدّدة ومتكاملة، مثل الفصل العنصري والتطهير العرقي والتهجير القسري والقتل الجماعي والعقاب الجماعي والتجويع والمحوين الثقافي والمعنوي. وهو ما عبّرت عنه بعض التظاهرات العالمية، أو بعض المتظاهرين في الحدّ الأدنى، الذين وصفوا الاحتلال الصهيوني بنظام الإبادة الجماعية، مطالبين شعوب العالم بالتكاتف والتعاون على هدمه، كما تعاونوا سابقاً على هدم نظام الفصل العنصري الجنوب أفريقي، منطلقين من أنّ نظام الإبادة الجماعية أخطر وأسوء من نظام الفصل العنصري، بل يتضمّنه في ثناياه. من هنا، على الفلسطينيين أيضاً، فصائل وأفراداً، تعريف الاحتلال الصهيوني به «نظام إبادة جماعية» لفضح ممارساته المتمدّدة منذ النكبة حتّى اللحظة الراهنة، وعدم الاكتفاء بفضح جرائم آخر عدوان عليهم، المتواصل حتّى الآن. فالاحتلال الصهيوني، وبكلّ حقّ، نظام إبادةٍ جماعية ممتدّ منذ عام 1948.

> نحن أمام نظام إبادة جماعية إسرائيلي كامل الأوصاف، بكلّ ما يتضمّنه التوصيف من معانٍ قانونيةٍ ومفاهيميةٍ ووصفية

نظام الإبادة الجماعية

حيّان جابر

شنّ الاحتلال الصهيوني بعد «طوفان الأقصى» عدواناً همجياً وإرهابياً على كلّ ما هو فلسطيني، في قطاع غزّة وداخل الخطّ الأخضر والضفّة الغربية والقدس ضمنياً، إذ بلغ عدوانه الحالي مستوياتٍ غير مسبوقةٍ في تركيبته الحالية القائمة على كثافة إجرامية عالية، وإرهاب مكثّف يستهدف المدنيين الفلسطينيين، وفي مُقدّمهم الأطفال، في مدىً زمنيٍّ تجاوز 11 شهراً. خلّف عدوان الاحتلال المستمرّ والمكثّف أكثر من 40 ألف شهيد، معظمهم من الأطفال، الأمر الذي دفع مؤسّسات دولية وهيئات قانونيةً وحقوقيين ونشطاء ومتضامنين وإعلاميين كثراً إلى القول إنّ سلوك الاحتلال الحالية ترقى إلى جرائم حرب، وإلى جرائم ضدّ الإنسانية، مثل التهجير القسري والتطهير العرقي والحصار الخانق وصولاً إلى جريمة الإبادة الجماعية، المعروفة بالقانون الدولي بـ«أمّ الجرائم».

في ضوء ذلك، برزت نقاشات موازية لتعمّد الاحتلال (بل إقراره) إبادة شعب فلسطين جماعياً، خصوصاً في قطاع غزّة، منها النقاش المرتبط بمدى الجريمة المرتكبة، وبالجدوى القانونية والسياسية، فضلاً عن التشبيه والقياس، خصوصاً مع حالتي جنوب أفريقيا (نظام الفصل العنصري) وأميركا (إبادة الهنود الحمر جماعياً)، إذ تجدر الإشارة هنا إلى أنّ تشبيه معاناة شعب فلسطين الأصلي على يد الاحتلال الصهيوني بما واجهه شعب أميركا الأصلي (الهنود الحمر) بيد المستوطنين الجُدد (الأميركي الأبيض اليوم) ليست جديدةً في المستوى الثقافي الفلسطيني.

في مستوى التشبيه والقياس، نلحظ أنّ ممارسات المستوطنين البريطانيين تجاه سكّان أميركا الأصليين تتطابق بطريقة شبه كاملة مع ممارسات الاحتلال الصهيوني تجاه سكّان فلسطين الأصليين (الفلسطينيين)، سواء في ما يتعلّق بجريمة الإبادة الجماعية، وبتشييد نظام فصل عنصري (مستمر)، وبتطهير عرقي، وبتهجير قسري، وبمحو ثقافي، وسواها من جرائم يرتكبها اليوم في فلسطين جيش الاحتلال الصهيوني ومستوطنوه، بمباركة قادة الاحتلال وتوجيههم ودعمهم، في حين نلحظ تطابقاً أقلّ تفصيلاً بين الاحتلال الصهيوني ونظام الفصل العنصري الجنوب أفريقي، خصوصاً في ما يتعلّق بفعل الإبادة الجماعية.

وفي الجدوى القانونية، قد لا يختلف اثنان على محدودية تأثير القانوني الدولي، رغم النصوص القانونية الجيّدة عامةً؛ مع ضرورة الإشارة إلى حاجة النصوص القانونية إلى مزيد كثير من التطوير والوضوح والحسم، إذ عادةً ما تواجه المؤسّسات القانونية الدولية، بل مجمل النظام الدولي (الأمم المتّحدة هيئاتها المختلفة) عقبات عديدةً تحول دون قدرتها في تطبيق النصوص القانونية، والقرارات الأممية، في حال عدم توافق الدول العظمى على تطبيقها في كلّ حالة على حدة، فضلاً عن ضرورة توافقهم على آليات تطبيقها وكيفيّته وتوقيته. من هنا، يُشكّك عديدون في فاعلية المؤسّسات القانونية الدولية، قائلين إنّها من أدوات الهيمنة والسيطرة الأميركية، الأمر الذي أفضى إلى تمنّع تلك المؤسّسات عن محاسبة إلى قومه رحمةً، حتّى يُخلّصهم من براثن الفساد، فلا معنى للانتخاب أصلاً، لا جدوى من الانتخابات في ظلّ عقيدة سياسية تعتقد أنّ الجميع فاسدون، وأنّ الله اجتبى من خلقه حاكماً جاء لتطهير البلاد. تفترض الانتخابات قبل النزاهة والشفافية الاقتناع بأنّ لا وصاية للحاكم على المحكومين، ولا أفضلية له على غيره، إلّا بما برهن عليه من خلال ممارساته سلطته. لذلك، يُلقي الحاكم، مع بقيّة من ينافسونه، «عرضه السياسي» على أمل أن يُقنع به غيره، فيحوز الثقة، يمضي الحاكم في هذه الثقافة السياسة الدنيا من أجل تجسيد ما وعد به، حتّى تكون الانتخابات المقبلة فرصةً للتقييم، فإمّا أن يُجدّد له لإيمان الناخبين بكفاءته، أو أن يُعاقب بإزاحته واستخلاف غيره ممّن نافسوه على كرسي الحُكم. خلال عهدة الرئيس قيس سعيّد لم يشعر الناس بأنّهم أمام رئيس انتخبوه، أي أمام مُترشّح عرض عليهم برنامجاً سياسياً هو بصدد الالتزام بتطبيقه، باعتباره تعهّداً سياسياً انتخابياً. في خطاباته العديدة، التي دوماً تكون متوتّرة ومنفعلة بدا الرئيس مبعوثاً إلهياً، قال مرّة إنّ القدر اجتباه، وإنّه أمام أمانةٍ جسيمة، مستذكراً آيات قرآنية عديدة. لا يشعر الرجل بأنّه جاء إلى الحكم عبر أصوات الناخبين، وبأنه مرّ بصعوبة في دور ثانٍ احتاج فيه أصوات «النهضة»، حتّى يفوز على منافسه آنذاك نبيل القروي، الذي سيضطرّ لاحقاً إلى الهروب والتسلّل إلى التراب الجزائري. فما أن قام الرئيس قيس سعيّد بانقلابه، حتّى استشعر بالخطر، لملاحقة المحاكم التونسية بعد ذلك في سلسلة من التهم لا زالت جارية.

يمحو الرئيس من ذاكرته وأقواله وممارساته تلك الحلقة التي تُذكّره بأنّه مُنتخبٌ من خلال أصوات انتخابية بشرية، حتّى يبدو «مصطفىً» إلهياً ساقته أقدار حكيمة بكلّ عناية وتدبير ربّاني من أجل تخليص البلاد. لذلك لا يرى من نفسه بديلاً. البديل السياسي، شخصاً كان أو أطروحةً سياسية، هو الخطر الداهم على الرئيس سعيّد، ولذلك

> لا جدوى من الانتخابات في ظلّ عقيدة سياسية تعتقد أنّ الجميع فاسدون

هو مُضطر إلى محاربته باعتباره مؤامرةً تغيير فاسدة لإرادة الأقدار أو المشيئة الربّانية التي اصطفته في حكمة بالغة. علينا أن نفهم لماذا تنشط الغربلة بهذا الشكل العبثي لإزاحة الخصوم بلا تردّد أو شفقة. جُلّ من عبّروا عن رغبتهم في خوض السباق الانتخابي هم حالياً في السجن أو ملاحقون أو في المنفى؛ الطيب لطفي المرايحي، رجل الأعمال العياشي زمّال، عماد الدايمي، منذر الزنّادي، الصافي سعيد... إلخ.

لم يبقَ حالياً سوى ثلاثة مترشّحين؛ سعيّد وامين عام حركة الشعب (تيّار ناصري عروبي) زهير المغزاوي، وعياشي زمّال الذي قبض عليه، بعد أن أقرّت الهيئة العُليا للانتخابات بشكل نهائي ترشّحه، بتهمة تزوير التزكيات الانتخابية، بعد أيام قليلة تُطلق سراحه محكمة منوبة (إحدى ضواحي العاصمة التونسية)، وهو يخطو خطوته الأولى خارجاً من بوابة السجن بعد القبض عليه، وإحالته مُجدّداً على القضاء بتهمة أخرى تتعلّق بتزوير التزكيات. تعمد الإدارة إلى نقل مُنتخبٍ من خلال أصوات انتخابية بشرية، حتّى يبدو «مصطفىً» إلهياً ساقته أقدار حكيمة بكلّ عناية وتدبير ربّاني من أجل تخليص البلاد. لذلك لا يرى من نفسه بديلاً. البديل السياسي، شخصاً كان أو أطروحةً سياسية، هو الخطر الداهم على الرئيس سعيّد، ولذلك ذرعاً بهذا الحيف كلّه.

(أكاديمي ووزير تونسي سابق)

عبث في تونس لا حدّ له

المهدي مبروك

حتّى في الأنظمة التسلطية والمستبدّة، تجرى الانتخابات في مناخٍ من الانفراج والهدوء. يفتعل المُستبدّون هدنةً ولو قصيرةً يحرصون فيها على إبداء شيءٍ من المرونة واللطف. لا يبدو ذلك قناعةً راسخةً، ولكنّها ضرورة الحُكم إذا ما أرادت الحيّة أن تُجدّد جلدتها.

يعمد الحاكم خلال تلك الفترة إ

في دلالات الاغتيال المعنوي والإعلامي لقادة الجيش الإسرائيلي

أحمد الجندي

يلحظ المتابع للإعلام الصهيوني، ولتصريحات السياسيين الموالين للحكومة الإسرائيلية، أنّ هناك تعمّداً لإهانة قادة الجيش وترويج الاتهامات الموجّهة إليهم بالفشل، في شكل من الاغتيال المعنوي المقصود، والموجّه من سياسيين ومُحلّلين، وقنوات وصحف يحمل أغلبها أجنداتٍ موالية للائتلاف الحاكم.

يمكن القول إنّ السياسة التي اتبعها بنيامين نتنياهو، وقادة حكومته، منذ موقعة السابع من أكتوبر/ تشرين الأول (2023)، تحميل القادة العسكريين الفشل الذي حدث؛ وهذا التوجّه زاد بدرجة كبيرة خلال الشهرَين الماضيَين، حتّى أصبح السمةَ الغالبةَ في التعامل مع القادة العسكريين في أغلب وسائل الإعلام اليمينية، والذي تكرّره شخصيات كثيرة. كان النيل من القادة العسكريين في الشهور الماضية أقرب إلى الطابع الفردي؛ وكان معتاداً أن يُتّهم قادة الجيش «بالسعي لتنفيذ انقلاب ضدّ نتنياهو»، مثلما تحدّثت سارة نتنياهو، المتّهمة بالتأثير الكبير في قرارات زوجها السياسية، وهو ما أشارت إليه الصحافية في «معاريف» آنا برسكي، في يونيو/ حزيران الماضي، أو أن تصدر اتّهامات مماثلة من خلال تغريدات كتبها يائير نتنياهو، أو من خلال تسريب المناوشات الكلامية بين الوزيرين إيتمار بن غفير وبتسلئيل سموتريتش من جهة، ووزير الأمن الإسرائيلي يوآف غالانت ورئيس أركانه هرتسي هاليفي من جهة أخرى، في أثناء اجتماعات مجلس الوزراء، وآخرها تسريب كلام غالانت كاملاً أمام لجنة الأمن القومي في الكنيست، الذي تحدّث فيه عن صعوبة تحقيق ما يسمّى بـ«النصر المطلق».

غير أنّ الملاحظ أخيراً تصاعد هذه الموجة من الانتقادات لتصبح أكثر كثافةً، وتأخذ شكلَ الاغتيال المعنوي المُنظّم للقادة العسكريين؛ وفي مُقدّمتهم وزير الأمن الإسرائيلي، ورئيس الأركان، ورئيسي جهازي الشاباك والاستخبارات العسكرية (أمان). وهي انتقادات بالفشل الذي بدأ في الجنوب، ثمّ امتدّ إلى الشمال أيضاً حين فوتّت هذه القيادات، حسب المراسل العسكري للقناة 14 نوعم أمير، الفرصةَ أكثر من مرّة لضرب حزب الله وتغيير الوضع هناك، وإعادة المستوطنين إلى الشمال. وهذا يعني أنّ الحكومة وأذرعها الإعلامية وسياسيّيها تروّج أنّ المستوى العسكري وحده هو الذي يتحمّل ما حدث كلّه من فشل عسكري منذ بدء «طوفان الأقصى»، وما ارتبط به من تخطيط عسكري ومبادرات ميدانية.

ويمتدّ النقد إلى اتّهام مسؤولين عسكريين كبار بانعدام الكفاءة، من دون التطرّق إلى مسؤولية نتنياهو عن تعيين هذه القيادات العسكرية. الخلافات المتصاعدة بين نتنياهو وغالانت تجعل الأخير في بؤرة المُعرَّضين للنقد من هذا النوع، فغرّدت عضوِ الكنيست عن الليكود تالي غوتليب، معبّرةً عن خيبة أملها فيه، بعد أن كانت تظنّ أنّه الشخص الأمثل لقيادة وزارة الحرب، وأنّها أخطأت بعد تأكّدها عدم امتلاكه المؤهّلات المطلوبة لمسؤول بهذا الحجم، يُفترَض به معرفة نيات العدوّ وقدراته وعلاقاته في الشرق الأوسط. وترى غوتليب أنّ وزير الحرب ينبغي أن يكون من خارج المؤسّسة العسكرية، وكذلك مستشاريه، لأنّ القادم من داخل هذه المؤسّسة يصطفّ مع المستوى العسكري لا السياسي، ولا يمكنه مخالفةَ رئيس الأركان، أو رئيس الشاباك، فيما ينبغي أن يتشكّك في كلّ ما يُقدَّم له من استشارات من النخبة العسكرية والاستخبارية المحيطة به. يضاف إلى ذلك أنّه لا يتماهى مع نتنياهو، ويتجرّأ عليه، ويتحدّث عنه بازدراء. وتقترح غوتليب تعيين نتنياهو وزيراً إضافيّاً في وزارة الحرب بصلاحياتٍ موازيةٍ لصلاحيات غالانت، وأن يكون هذا الوزير عين الحكومة وأذناً لها في ما يحدث في الغرف المغلقة بين الجنرالات، الذين يعتقدون أنّهم وحدهم الذين يفهمون. هكذا ينتقل الحديث من التشكيك في قدرات غالانت إلى التشكّك في نيّات القادة العسكريين كلهم تجاه الحكومة، واعتبارهم جزءاً من الدولة العميقة التي تتّفق مع المُعارَضة لإفشال الحكومة، لتنقل صورةَ علاقةٍ كارثيةٍ، وصورة صراع بين الائتلاف الحاكم والجيش الصهيوني، تكون القدرة على حسمه مرتبطةً بمن يستطيع فضح الطرف الآخر أكثر. على هذا النحو، امتدّت عملية الفضح لتصل لرئيس الأركان هرتسي هاليفي؛ وكانت القناة 14 (الموالية للحكومة)، قد نشرت في 18 من الشهر الماضي (أغسطس/ آب)، تقريراً عن زيارة زوجة هاليفي عائلةَ أحد قتلى الجيش الصهيوني في غزّة في ديسمبر/ كانون الأول الماضي؛ واستضافت القناة والد القتيل، الذي كشف تفاصيل الزيارة، وكشف عدم رغبة الأسرة لقاء زوجة رئيس الأركان، وأنّ اللقاء جرى، في النهاية، بتنسيق مكتب زوجها، وحضورها بصحبة رائدٍ وسائقٍ عسكري. وتحكي القناة أنّ أمّ الجنديِ القتيلِ صرخت في زوجة رئيس الأركان أنّ زوجها هو المسؤول عن قتل ابنها، وأنّ مكانه في السجن، والتجريد من زيّه العسكري، وترك إدارة الحرب في غزّة لشخص آخر. لم تتوقّف القناةُ عند هذا الحدّ؛ فتطرّقت إلى استغلال زوجة رئيس الأركان مقدرات الجيش في زيارتها، رغم أنّها ليست شخصيةً رسميةً؛ لأنّ من نسّق للزيارة، ومن صحبها ضباط من رئاسة الأركان. وهكذا روّج استغلال المنصب نمطاً ثابتاً لدى هاليفي، وهو ما ترسّخ بعدما نشر موقع قناة كان خبراً عن تعيينه إحدى قريباته في مهمّة كبيرة ضمن عملية التحقيق في أحداث السابع من أكتوبر (2023). في سياق انتقاد القادة العسكريين الكبار، كانت القناة «أي 24» الإسرائيلية قد نشرت في الأيام الماضية أجزاءً من كلمةٍ للواء احتياط غاي حزوت أمام «ملتقى القادة والمحاربين»، تضمّنت نقداً كبيراً لما يحدث في الجيش، ووصفت انتقاداته بالخطيرة، خصوصاً أنّه كان مسؤولاً عن التحقيقات في القوات البرّية في الجيش الإسرائيلي، وتولى مناصبَ قياديةً كبيرةً في القطاع الجنوبي للجيش، إضافةً إلى كتاب أصدره منذ عدّة شهور تناول جوانب الفشل في بنية الجيش في السنوات التي سبقت الحرب. وفي كلمته، أكّد حزوت أنّ «الفشل الأخطر في هذه الحرب هو إدارتها وطريقة اتّخاذ القرارات فيها، وأسلوب الحرب ضدّ (حماس)، الذي ساهم في بقاء أكثر من نصف مقاتليها أحياءً، إضافة لما تقوم به الحركة من إعادة ترميم قوّاتها في أجزاء واسعة من القطاع لم يدخلها الجنود الإسرائيليون منذ ستّة أشهر في الأقلّ، وهي مناطق تمتدّ من مخيم الشاطئ، شمال القطاع، وصولاً إلى المساحة الواسعة بين خانيونس ورفح جنوباً». حديث حزوت الأخطر ارتبط بكلامه عن «إفلاس التحقيقات في الجيش الإسرائيلي، وعدم ثقة أيّ طرف في تحقيقات الجيش، لأنّ كلّ ما يريده القادة العسكريون هو تغطية عوراتهم، وليس التعلّم من الأخطاء». كانت انتقادات حزوت موجّهةً بوضوح إلى رئيس الأركان هاليفي، وإلى قادة الشاباك والمخابرات العسكرية، وهو ما دفع أحد محلّلي القناة المذكورة إلى اعتبار هاليفي المسؤولَ عن فشل «7 أكتوبر»، وكذلك عن طريقة إدارة الحرب، وعلى هذا الأساس «كان ينبغي له الاستقالة لأنّه فاشل، فهو من كان يدير الجيش في السابع من أكتوبر وليس أيَّ ضابط آخر، وهو المسؤول عن طريقة إدارة الحرب، وفقدان ثقة الضبّاط به»، وعلق آخر بأنّ ما يحدث حالياً، وما حدث في السابع من أكتوبر، يشيران إلى أنّ مستوى الجندية الأساسي في الجيش يقول إنّ هذا لم يعد جيشاً منذ فترة طويلة.

> تصاعدت الانتقادات للمؤسّسة العسكرية الإسرائيلية، وأخذت شكلَ الاغتيال المعنوي المُنظّم لقادتها

> تؤدي انتقادات حكومة نتنياهو للمؤسسة العسكرية إلى تشويه صورة مثالية رسمها الجمهور الإسرائيلي للجيش

ويتزامن ذلك كلّه مع الرسالة التي رفعت إلى المحكمة العُليا من مراقب الدولة، الذي عينه نتنياهو للتحقيق في الفشل الذي شهدته إسرائيل في معركة «طوفان الأقصى»، يُعلِمها بفشل الاتصالات التي أدارها مع الجيش من أجل إجراء تحقيقات بشأن هذا الكارثة، ويطالب قضاة المحكمة بوقف الأمر القضائي الذي أصدرته المحكمة في منتصف يونيو/ حزيران الماضي، والذي يُجمّد التحقيقات مع القيادات العسكرية. وكتب مراقب الدولة إلى المحكمة العُليا أنّه لم يعد مقبولاً ذلك الوضع الذي لا يُسمَح فيه لأيّ جهة خارجية بالقيام بنقد الجيش ومراجعة عمله (هو والشاباك) في السابع من أكتوبر (2023). هكذا، لم يعد من الممكن اعتبار الاتهامات والسخرية المنتشرة في الصحافة الإسرائيلية ووسائل التواصل الاجتماعي من رجال الحكومة وأنصارها ضدّ المسؤولين العسكريين في الجيش الصهيوني انتقاداتٍ فرديةً، بل هي حملةٌ منظّمةٌ تماماً، ومستمرّةٌ يتم فيها الاغتيال المعنوي لقادة الجيش من أجل ترسيخ ما تريده القوى المشاركة في الحكومة الإسرائيلية منذ اليوم الأول للحرب في غزّة، بتحميل المسؤولية الكاملة عن الفشل للقيادة العسكرية. وهذا التوجّه يوظّفه السياسيون في الحكومة من أجل هدفَين؛ أحدهما إظهار أنفسهم على أنهم هم تحديداً الذين يعالجون جوانب قصور الجيش، والآخر ترميم صورتهم أمام جماهيرهم، وهو ما يحدث بشكل تدريجي وتكشفه استطلاعات الرأي. غير أنّهم من أجل تحقيق هذه الأهداف يساهمون بشكل متسارع في تعميق زعزعة ثقة الضبّاط والجنود في قادتهم، وفي تشويه الصورة المثالية التي رسمها الجمهور الإسرائيلي لجيشه منذ قيام الدولة، وهو ما يرسّخ استمرار الفشل طالما استمرّ هؤلاء القادة في مواقعهم.

(كاتب مصري في إسطنبول)

في علاقة الإنسان السوري بالسلطة

عمر الشيخ

مع غياب القيم الفعليّة للمدنيّة والديمقراطية، يمكن اعتبار نظام الأسد في سورية حاكماً لسلطة المجتمع، وهي سُلطة أمنيّة؛ تعمل منذ عقود على سحق (يمكن قراءتها تطويعاً) سُلطة الفرد - الأفراد؛ الشعب. وبنظرةٍ تاريخيّةٍ إلى البلاد، منذ سبعة عقود ونيّف بعد الاستقلال، يمكن أيضاً التأكّد من فرضيّة الطغيان تلك. يُراد لنا أنّ نفهم؛ كيف كانت الحكوماتُ المُتعاقبةُ في سورية تقوم على جوهر المصالح المشتركة ما بين الجيش والسياسيين. وبصورة أدقّ، العسكر هم من كانوا يصنعون السياسة، وهُم بالضرورة من شكّل نموذجَ السُلطة البيروقراطي الذي لا يزال يحكم سورية. بالتزامن مع ذلك، بدا أنّ التشريع الاجتماعيّ في سورية لا يحتمل الانتماء إلى فكرة السلام بين الأفراد، وفي باطنه الفكري يُعاني من انعدام الثقة بمفهوم التشاركيّة المدنية الحقّة. معظم القوانين التي سُنّت، كانت في الغالب تقوم على احتياجاتٍ تُعزّز من نمو العسكرتارية في المجتمع السوري، وتلغي الحياة المدنيّة لتُحِلّ في محلّها بيروقراطيّةً ناعمةً ستصبح فيما بعد من أشرس الأنظمة العربية حكماً. لا تهتم الولاءات في سلطة المجتمع السوري بالكفاءات، تقوم وفق مبدأ التبعيّة للسلطة الجماعية، والتعاون في سبيل ملاحقة أيّ مبادرة خارجة عن طاعة النظام الأمني. وبهذه الطريقة، فُقِدت الثقة بين الأفراد، اندثرت سلطة الفرد النابعة من الثقة بذاته، وانهارت أمام قمع سلطة المجتمع. حين صعد الجيش السوري إلى سُدّة الحكم، بانقلاب عسكري، كان قد مضى على استقلال البلاد ثلاثة أعوام تقريباً، وذلك في 30 مارس/ آذار عام 1949، إذ انقلب قائد الجيش آنذاك، حسني الزعيم، على الرئيس المدني شكري القوّتلي، ثمّ وضعه في السجن، واستولى على الحُكم. ومنذ ذلك الوقت، تُفرَض القوانينُ والقراراتُ الكبيرة في سورية بقوّة السلاح، لقد بقي حضور الجيش في مفاصل الدولة في شكل أجهزة أمنيّة ومعتقلات من دون محاكم، الأمر الذي جعل الذهنية العسكريّة تُصيب الأيديولوجيا في سورية بالاضطراب والنقص التنظيري، خصوصاً بعد صراع نظام حافظ الأسد مع تمرّد جماعة الإخوان المسلمين، ومع الفصيل العسكري الذي خرج من هذه الجماعة؛ الطليعة المقاتلة. كانت تلك المرحلة من تاريخ سورية تُعرَف بـ«أحداث الثمانينيّات»، حين دخلت السلطة مع أيديولوجيا مُعارضة ذات خلفيّة دينيّة؛ في معترك واحد تحت الضوء، وبلغة السلاح، والعنف، والتدمير. وكان الردّ على بقية الأفراد في المجتمع سحقَ كلّ من يُعارض الحكمَ العسكري، سواء المُعارَضة بأسلحةٍ خفيفةٍ، أو بالقول، أو بالكتابة، أو بالفِكَر المناهضة للعنف والسلاح. لقد خلط العسكر، ومن خلفهم التفكير الأمني العميق في سورية، كلّ أوراق التغيير والاحتجاج والمُعارَضة، حتّى تحوَّل المجتمع برمّته أداةً بيد السلطة ضدّ الفرد، الذي لا يريد أن يقتل الآخر لأنّه يختلف معه. وعليه (بحسب السلطة) أن يُشارك الجميع في تقوية العسكرتاريا فقط، ونشرها في كلّ ميادين الحياة السورية.

ومع تصاعد ذلك الخطاب العنيف من السلطة تجاه الفرد، تشكّل الوعي الأوّل لدى شباب سورية اليوم، والذين وُلِدوا في ذلك المناخ السياسي القمعي، وتدحرجت إلى خيالاتهم سِيَرُ الناس الذين وضعوا «وراء الشمس» لأنّهم كانوا يُعارضون النظام أو لأنّهم يتحدّثون عن انتهاكات القوات العسكرية التابعة له. ابتداءً من صحبة الأطفال فيما بينهم في المدرسة، إذ كانت صورة الرئيس حافظ الأسد فوق سبّورة التعليم في الصفوف، وهذا «الفوق» كناية عن أنّ الرئيس فوق العِلم والتعليم، لأنّه «المُعلّم الأوّل» كما كانوا يعلّموننا. ومع تلك الفِكَر، نمت لدى الفرد، بعد سنوات وعيه الأولى، تساؤلاتٌ كبيرةٌ من قبيل: لماذا لا تسير الأمور في المجتمع على نحو عادل بالنسبة إلى تقاسم الفرص؟ ولماذا يُعتَبر اندفاع الأفراد لتحسين ظروف عيشهم مُجرَّدَ حلم للهروب من تقدّم الواقع نحو الأسوأ؟ كانتْ مقدرة الفرد في التفكير تتراجع أمام تكريسه جزءاً من آلةٍ خدميّةٍ لمصالح طبقةٍ تمتلك سلطةَ التأثير الكبيرة في نموّ هذا المجتمع، وهذه الطبقة هي سلطة العسكر من الصف الأوّل، الذين ارتدى معظم قياداتهم الزيّ الرسمي مع ربطات العنق الهادئة، لا البدلة العسكرية المُستعدّة للقتال، ثمّ حصّنوا أنفسهم وجوهاً سياسيّةً وبدأوا بالقضاء على المستقبل والحاضر، من خلال تجنيد الأقلّيات واللّعب على خوفها من الصراع الوجودي، مع التلويح المستمرّ بأيام الانقلابات العسكرية ونتائجها بعدم الاستقرار، وأخيراً شمّاعة أحداث الثمانينيّات، ومصير كلّ من يعارض هو الرمي في سجن تدمر أو في أحد السجون السياسية الأخرى القاتلة. من صور الرئيس في صفوف المدارس التعليمية في سورية، مروراً بصوره في المؤسّسات التابعة للدولة كلّها، وغير التابعة لها رسمياً، تشكّلت لوحة الخوف المُتحرّكة، التي تُعبّر عنها افتتاحية التربية العسكرية في المدارس، كانت محفورةً في أدمغة الطلاب، على نحو «بما أنّ قوّة الجيش في نظامه فيقتضي على الرئيس أن يحوز طاعة مرؤوسيه التامّة وخضوعهم في الأوقات كلّها، وأن تنفّذ الأوامر بحذافيرها من دون تردّد أو تذمّر، والسلطة التي تصدرها هي المسؤولة عنها ولا يحقّ لمرؤوسٍ أن يعترض حتّى ينفّذ ما أُمِر به». وكان على طلّاب سورية جميعهم حفظ هذا الكلام، والالتزام به في كلّ مدارك أفكارهم موجّهاً عقائدياً، فالرئيس هو كلّ شيء، حتّى ليشعر المرء بأنّ جملة «إلى الأبد.. إلى الأبد يا حافظ الأسد» تعاني من التوكيد في بدايتها، بسبب عدم دقّتها المعنويّة؛ لكنّها تلخّص ظهور السلوك العدمي وهو يُجدّد شبابه في فِكَر الأفراد الصغار، بينما يتحوّلون جنوداً في أعماقهم تحت نظام شموليٍّ عسكريٍّ.

ثمّة أشياءُ لا حاجّة لشرحها وتفسيرها، حين تحدُث تصبح سلوكاً، وتُعلِن بطريقة ما نهاية واقع وبداية واقع أكثرَ قسوة. هذه النظرة الجاهزة لدى السُلطة الاجتماعية برعاية الدولة هي من تبتكر الأحداث وتخترع الأعداء في شاشات إعلامها فقط، ثم تصنّفهم، وتصنع الواقع الجديد من دون النظر إلى مصالح الأفراد، حتّى لو لم تتقاطع فِكَرُهم مع فِكَر أولئك الأعداء المُفترَضين في نظر السلطة. لننظر مثلاً إلى الدين السياسي في سورية، والذي أظهر علّة الفكر الديني في المنطقة، إذ لم يخضع لمراجعات نقديّةٍ جادّةٍ، يمكن أن تعكس بالفعل مدى جدواه في الحياة العملية، إنّما بقي في تعالٍ واستكبار، وأصبحت مظلوميته تتعاظم إعلاميّاً أكثرَ من النتائج الجوهرية، وأثرها في أفراد المجتمع، فخسر والحاجة، فالمثل اليوناني القديم صنّف «الحاجة» و«العادة» من طغاة الحياة الثلاثة إلى جانب «القانون»، والسلطة في سورية تبرع في تكريس تلك العناوين، لتكون نقطةَ ضعفٍ للفرد، إذ تحوّلت الخدمات الواجب تقديمها للمواطنين، بوصفهم سكّان البلاد الذين اختاروا حكومتهم ورئيسهم، هباتٍ ومكرماتٍ أنقصت قيمة الفرد، أكثر فأكثر، حتّى بات الفردُ مُجرَّد مادّة ساخرةٍ تتناسل في الكوميديا والدراما التلفزيونية، كان الجميع يشاهده بذهول، وأكثر من كانوا يضحكون عليه هم الطبقات الحاكمة في سورية. لقد أنتجت أبوّة السلطة تلك الراحة لدى مئات آلاف السوريين، والراحة هنا تعني الأمان، الذي بدوره يشير إلى ضرورة أن يشعر الفردُ بأهمّية ما لديه من طمأنينة وتوفّر للقمة العيش وبعض الخدمات الخجولة، ليصل إلى ذلك اليقين بالنِعَم التي حوله، كان لابدّ أن يخاف من فقدانها، وعلى هذا النحو جعلت سلطة النظام، أي المجتمع، من سلطة الفرد مُجرَّد مساميرَ تثبّت فيها خيام المعسكر الواحد، الذي سوف يُربّي السوريين على الخوف الدائم من الموت، مع الانغماس الآمن بالصمت القاهر طاعةً للنظام. كانت الأجواء تحتقن في المجتمعات العربية قبيل اندلاع الثورات، منذ 15 عاماً، وربّما سيطر الشعور بالدونيّة على الفرد في سورية، ما أدّى إلى انتقال عدوى الاحتجاجات وتحطيم الأنظمة إلى مخيلته، لينتفض. هنا استطاع السوريُّ الرافضُ للنظام أن يتخلّص من سلطة المجتمع، شكلياً فقط، لأنّ مفاهيم تلك السلطة (العميقة) بقيت عالقةً في ماهيّة سلطة الثورة الجديدة، التي ربّما لم تُعِدْ للفرد اعتبارَه تماماً، إنّما تراجع تأثيرها بسبب أفعال التهجير الممنهجة، أداة نظام الأسد في تعزيز سلطة المجتمع القديم بالقوّة إيّاها، التي أشرنا إليها في بداية هذا المقال.

> لا يحتمل التشريع الاجتماعي في سورية الانتماء إلى فكرة السلام بين الأفراد، ويُعاني فكرياً من انعدام الثقة بمفهوم التشاركيّة المدنية

> كانت مقدرة الفرد في التفكير تتراجع أمام تكريسه جزءاً من آلة خدمية لمصالح طبقة تمتلك سلطة التأثير في نموّ المجتمع

والسؤال هنا لطرح فكرة (سيحاول الكاتب الإحاطة بها قريباً): تُرى هل كوّنت العسكرتارية في سورية مأزقاً للثورة لافتقارها قوّةً اقتصادية وعسكرية موازيةً لما يملك النظام؟ هل كانت الثورة في سورية اختباراً جديداً أخضع سلطةَ الفرد لتهميش سلطوي ناشئ اسمه «اللجوء»؟

(كاتب سوري في قبرص)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads